

## قانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١

بيان شهادته بمدح التمويل الأهلی لرعاية النشء  
والشباب والرياضة

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

**مادّة ١** - ينشأ صندوق يسمى "صندوق التمويل الأهلی لرعاية النشء والشباب والرياضة" يتولى تمويل ما يحتاجه النشء والشباب والرياضة وفق ما يراه المجلس الأعلى للشباب والرياضة وطبقاً للأئحة الداخلية للصندوق ، وتكون له الشخصية الاعتبارية ، وتعتبر أمواله أموالاً عامّة ، ويتبع رئيس المجلس الأهلی للشباب والرياضة .

**مادّة ٢** - يتولى إدارة الصندوق مجلس يشكل من :

رئيسا	- رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة .. . . . .
-------	---

ـ	- رئيس جهاز الشباب بالجامعة الأعلى للشباب والرياضة .. . . . .
---	---

ـ	- رئيس جهاز الرياضة بالجامعة الأعلى للشباب والرياضة .. . . . .
---	--

ـ	- ممثل وزارة المالية بدرجة وكيل وزارة يختاره وزيرها .. . . . .
---	--

ـ	- ممثل لوزارة التعليم بدرجة وكيل وزارة يختاره وزيرها .. . . . .
---	---

ـ	- ممثل لوزارة الشؤون الاجتماعية بدرجة وكيل وزارة يختاره وزيرها .. . . . .
---	---

أعضاء	- ممثل لوزارة التخطيط بدرجة وكيل وزارة يختاره وزيرها .. . . . .
-------	---

ـ	- ثلاثة من الشخصيات العامة يختارهم مجلس إدارة الصندوق .. . . . .
---	--

ـ	- ممثل للجنة الأولمبية .. . . . .
---	-----------------------------------

ـ	- ممثل للاتحاد العام لمراكز شباب المدن .. . . . .
---	---

ـ	- ممثل للاتحاد العام لمراكز شباب القرى .. . . . .
---	---

ـ	- اثنين من الخبراء في مجال رعاية النشء والشباب والرياضة يصدر بتعيينهما قرار من رئيس المجلس الأعلى لشباب والرياضة لمدة عامين .. . .
---	--

ويكون رئيس قطاع الشئون المالية والإدارية بالجامعة الأعلى للشباب والرياضة أميناً عاماً للمجلس .

وتبيّن اللائحة التنفيذية القواعد التي يسير عليها المجلس في أعماله ، ويمثل رئيس المجلس الصندوق أمام القضاء ولدي الغير .

مادة ٣ — تكون موارد الصندوق من :

١ — نسبة فروش من كل تذكرة في المباريات الرياضية الرسمية (محلية أو دولية) من أندية الدرجة الأولى ويجوز زيادتها بقرار من مجلس إدارة الصندوق .

٢ — رسوم نشاط رياضي بجميع مراحل التعليم بواقع ٥٠ مليوناً للطالب في الإبتدائي ، ١٠٠ مليون للطالب في الإعدادي ، ٣٥٠ مليوناً للطالب في الثانوي وما في مستوىه ، ٥٠٠ مليون للطالب في الجامعات والمعاهد العليا . ويجوز زиادتها بقرار من مجلس إدارة الصندوق بعد موافقة وزير التعليم .

٣ — القروض .

٤ — نصف جنيه من رسم المغادرة بالطاز .

٥ — الإعانات المدرجة في موازنة المجلس الأعلى للشباب والرياضة .

٦ — حصيلة الأكتاب في سندات الشباب والرياضة المنصوص عليها في هذا القانون .

٧ — حصيلة استئمار أموال الصندوق .

٨ — الاعتمادات التي تخصص للصندوق من موازنة الدولة .

٩ — الإعانات والتبرعات والهبات والوصايا .

١٠ —  $\frac{1}{4}$  حصيلة مخالفات السيارات .

١١ — ما يخص المجلس الأعلى للشباب والرياضة من حصيلة المراهنات .

١٢ — أية موارد أخرى .

مادة ٤ — يؤذن لوزير المالية بناء على اقتراح مجلس إدارة الصندوق أن يصدر على دفعات سنوات على الخزانة العامة تسمى سندات الشباب والرياضة وتحدد فائدتها بالسعر السائد وقت الإصدار ، وتعفي فوائدها من كافة الضرائب عدا ضريبة التركات ورسم الأيلولة . وتحدد فئاتها وشروط إصدارها بقرار من وزير المالية .

مادة ٥ — تلزم الجهات الخصبة بإيداع حصيلة المبالغ المشار إليها بالسادتين الثالثة والرابعة من هذا القانون في حساب خاص للصندوق بأحد البنوك التجارية التي يحددها مجلس إدارة الصندوق ؛ وتحصّص تلك الحصيلة الإنفاق على أغراض الصندوق المبينة بالمادة الأولى من هذا القانون .

وترحل أرصدة الصندوق للسنوات المالية التالية .

مادة ٦ — مجلس إدارة الصندوق هو السلطة المهيمنة على شئونه وتصريف أموره ، وله أن يتخذ من القرارات ما يراه لازما لتحقيق الغرض الذي أنشئ من أجله وعلى الأخص ما يلي :

- (أ) وضع السياسة العامة التي تكفل تحقيق أغراض الصندوق .
- (ب) الموافقة على مشروع الميزانية للصندوق وحساباته الختامية .
- (ج) قبول الإعانات والهبات والتبرعات والوصايا .
- (د) النظر في اتفاقيات الدورية التي تقدم عن سير العمل بالصندوق ومركبه المالي .
- (هـ) وضع الأواصر المالية والإدارية المنظمة لعمل الصندوق وعلى أن يصدر بها قرار من رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة .

مادة ٧ — تسلك حسابات الصندوق وفقاً لقواعد التي تنظمها اللائحة التنفيذية القانون وتبدأ السنة المالية للصندوق ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بنهايتها .

ويتولى الجهاز المركزي للمحاسبات مراقبة حسابات الصندوق وذلك وفقاً للإختصاصات المخولة له .

مادة ٨ — يصدر رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٩ — يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٠ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ ربيع الأول سنة ١٤٠١ (أول فبراير سنة ١٩٨١)

(أنور السادات )